

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

مليون دينار أرباح «الصاحية» من بيع عقار بالملكة المتحدة

أعلنت شركة الصاحية العقارية أنها قامت عن طريق شركة «كي بي آي العقارية»، المملوكة لها بنسبة 50٪ في المملكة المتحدة، ببيع عقار بالملكة بقيمة 20,74 مليون جنيه إسترليني بما يعادل 8,4 ملايين دينار.

وقالت «الصاحية» في بيان على موقع البورصة، إن حصتها من عملية البيع تقدر بربح صاف يعادل 1,98 مليون دينار، سيتم إدراجه بالبيانات المالية للشركة في الربع الأول من العام الحالي.

40 مليون دينار إيجارات سنوية لـ 294 مقراً لهيئات ووزارات حكومية

«المالية» تنهي عصر الإيجارات الحكومية «السخية»

ومراقبة الملكية والعهد وتتمتع الأصل لأغراض محاسبية مثل العمر الإنتاجي والإهلاك.

وتخضع لنصوص هذا التعميم جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات ذات الميزانيات الملحقة، هذا فضلاً عن خضوع المؤسسات ذات الميزانيات المستقلة فيما لا يتعارض مع قوانين إنشائها واللوائح التي تنظم أعمالها.

وتتضمن إجراءات حصر الأصول العقارية الحكومية للدولة أن تقوم كل جهة حكومية بحصر جميع الأصول العقارية الخاصة بها من الأراضي بكل أنواعها، والمباني المملوكة والمخصصة لها في داخل الكويت وخارجها طبقاً للخطة الزمنية المحددة لذلك، وتقوم كل جهة حكومية أيضاً بتسجيل بيانات الأصول العقارية لديها داخل الكويت وخارجها، وذلك طبقاً للبيانات التفصيلية الواردة بسجلات الأصول في نظام الأصول الآلي ضمن نظم معلومات إدارة مالية الحكومة.

أما بشأن حساب تكلفة الأصل فتقوم كل جهة حكومية بتحديد التكاليف المرتبطة بتملك كل أصولها العقارية (الأراضي والمباني المملوكة والأخصصة طبقاً لموقعها بالمنطقة، سواء كانت المنطقة سكنية أو استثمارية أو تجارية، حيث يتم الاسترشاد بقيمة المتر المربع للأصل بالمنطقة التي يقع بها الأصل وبدون السعي المتر المربع والقيمة الإجمالية للأراضي والمباني كل على حدة.

(الأراضي والمباني) المملوكة داخل وخارج الكويت طبقاً لتصنيف المنطقة التي تقع بها، وذلك بما يتوافق مع سياسة الدولة في ظل تطبيق سياسات الدولة في إصلاح الإدارة المالية وإضفاء المزيد من الشفافية والبساطة والوضوح على البيانات المالية للأصول وما يتطلبه ذلك من حصرها وحساب تكلفتها وتقييمها وإعادة تقييمها وإظهارها في القوائم المالية للدولة.

وتأتي عملية حصر وإعادة تقييم المباني الحكومية في إطار التوجه نحو تطبيق وثيقة إصلاح مالي جديدة والتي من ضمنها خصخصة العديد من الشركات والخدمات التي تتضمن مباني وأماكن حكومية مختلفة، الأمر الذي يساعد كثيراً على إنجاز عمليات التخصيص وضمان التخلي أو بيع تلك الأملاك بالسعر العادل.

هيكله المباني المملوكة للحكومة

وبحسب بيانات حكومية حصلت «الأنباء» عليها تبين خلال عمليات الحصر الأولية للأصول أن التقييم شهد تسجيل قيمة الأصول العقارية بنحو 12 مليار دينار توزعت بين نحو 8 مليارات دينار للأراضي الحكومية، ونحو 4 مليارات دينار قيمة المباني المملوكة للدولة.

وأشار التعميم إلى ضرورة ترميز الأصول العقارية، حيث يتم إعطاء رمز مميز لتحديد كل أصل، ليوفر الوسائل اللازمة من تعريف وتعقب وتتبع ومحاسبة للأصول، وذلك بهدف تسجيل الأصول



تصميم لأحد المباني الحكومية المستهدف إنشاؤها



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

المواصفات الفنية المطلوبة. تقييم العقارات الحكومية

وأصدرت وزارة المالية قبل عام تعميماً بشأن حصر وتقييم الأصول العقارية المملوكة للدولة. ويهدف هذا التعميم إلى توضيح الأسس والإجراءات الخاصة بحصر وتقييم الأصول العقارية

الجهات الرقابية من منطلق الشفافية والحرص على توثيق العقود الإيجارية وفق المعايير والضوابط الحكومية

الموضوعة في ذلك الشأن، مع الأخذ بالاعتبار أن براعي في العقود المستأجرة لصالح الجهات الحكومية إلا تكون مخالفة للقوانين العامة وأن تكون مطابقة لجميع

أو نقل بعض المكاتب بما يوفر مساحات مكتبية تمكنها من الاستغناء عن بعض المباني المؤجرة.

وأظهرت الوثيقة أن القيمة الإيجارية للمباني المستأجرة تحدد من قبل لجنة مختصة وتخضع للتدقيق من قبل

إيجار سنوي 103 آلاف دينار وشهري يصل إلى 8,57 آلاف دينار.

المحور الثاني: إنشاء مباني حكومية

وتحت وزارة المالية الجهات الحكومية على توفير موارد مالية بما يسمح بإنشاء مباني مملوكة لتلك الجهات

«المالية» ألغت

136 عقد إيجار

مبانٍ غير مستغلة

بـ 14 مليون دينار

سنوياً

11 ألف دينار

متوسط الإيجار

الشهري للمبنى

الحكومي الواحد

12 مليار دينار

تقييم الأصول

العقارية المملوكة

للدولة

القيمة الإيجارية

للمباني تحدها

لجنة مختصة

وتخضع للتدقيق

من الجهات

الرقابية

المحور الأول: إلغاء العقود

الإيجارية

حيث قامت وزارة المالية

بحصر المباني الحكومية غير المستغلة وهو ما قد نتج عنه إلغاء 136 عقد إيجار بقيمة بلغت نحو 14 مليون دينار (ما يعادل 46 مليون دولار)، وذلك خلال السنوات الـ 5 الماضية (2013 إلى 2017)، بمتوسط

محمود فاروق

كشفت وثيقة حكومية حصلت «الأنباء» على نسخة منها عن خطة وزارة المالية لضبط الإنفاق الحكومي فيما يخص العقود الإيجارية للمباني الحكومية لإلغاء العقود الإيجارية لمباني الجهات الحكومية ضمن خطتها الحكومية للترشيد والحد من الهدر وأظهرت الوثيقة الصادرة عن وزارة المالية أن قيمة العقود الإيجارية للمباني الحكومية التي توجرها وزارة المالية للوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية وعددها 294 مبنى قدرت بنحو 40 مليون دينار (133,6 مليون دولار) سنوياً، مع الأخذ بالاعتبار تنوع المناطق والمساحات لكل مبنى حكومي.

وبحسب الوثيقة فقد بلغ متوسط الإيجار الشهري الذي تدفعه الحكومة للمبنى الواحد (قد يكون فيلا أو بناية أو سرداب.. إلخ) 11,3 ألف دينار ليصل في المتوسط إلى 136 ألف دينار.

وتقوم خطة وزارة المالية على محورين رئيسيين وهما:

المحور الأول: إلغاء العقود الإيجارية

حيث قامت وزارة المالية بحصر المباني الحكومية غير المستغلة وهو ما قد نتج عنه إلغاء 136 عقد إيجار بقيمة بلغت نحو 14 مليون دينار (ما يعادل 46 مليون دولار)، وذلك خلال السنوات الـ 5 الماضية (2013 إلى 2017)، بمتوسط

الإصدار بقيمة 240 مليون دينار.. ويقابله استحقاق بنفس القيمة

«المركزي» يطرح أول سندات لتنظيم السيولة في 2018

تاريخ الإصدار	الاستحقاق	المدة	الحجم	السعر
9-Jan-18	10-Jul-18	6 MTH	240	2.125
11-Jul-17	9-Jan-18	6 MTH	240	1.875

أول إصدارات سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل لعام 2018

المصدر، وهو ما يعني أن هذا الفارق قد تم سداده من قبل بنك الكويت المركزي وليس بسندات مماثلة.

إضافة إلى الفارق في العائد الذي زاد مرتين خلال العام الأولي في مارس والثانية بنهاية العام ولم تطبق سوى على إصدار واحد فقط وكل مرة زاد العائد ربع نقطة مئوية.

وقد أصدر البنك المركزي ما قيمته 3,3 مليارات دينار سندات لأجل 6 أشهر خلال 2017، ووصل متوسط العائد عليها إلى 1,68٪، يقابلها سندات مستحق سدادها بقيمة 3,1 مليارات دينار في الفترة نفسها.

فيما أصدر سندات وتورق مقابل لأجل 3 أشهر منذ بداية العام بقيمة 4,5 مليارات دينار بمتوسط عائد 1,56٪، يقابلها سندات مستحق سدادها بقيمة 4,7 مليارات دينار في الفترة نفسها.

مستويات سيولة جيدة

يحافظ بذلك بنك الكويت المركزي على مستوى السيولة في القطاع المصرفي من خلال إصدار سندات جديدة بقيمة الإصدارات المستحقة نفسها بما يحدث توازناً بعدم زيادة أو خفض مستويات السيولة الحالية، حيث جاءت جميع إصدارات تنظيم السيولة خلال 2017 لسداد استحقاقات لسندات

7٪ تراجعاً

بإصدارات 2017

إلى 7,8 مليارات

دينار

«المركزي» حافظ

على مستوى

السيولة في

القطاع بإصدار

سندات بقيمة

المستحق

مصطفى صالح

أصدر بنك الكويت المركزي أول من أمس إصدارات 2018 لـ «سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل»، وذلك لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي بقيمة 240 مليون دينار لأجل 6 أشهر يعادل يصل إلى 2,125٪، وتغطي تخطت 4 مرات حجم الإصدار، على أن يستحق سداد تلك السندات في 10 يوليو 2018. ويتزامن هذا الإصدار الجديد مع استحقاق لسندات بقيمة 240 مليون دينار كان البنك المركزي قد أصدرها في 11 يوليو 2017. لأجل 6 أشهر ويعادل بلغ 1,875٪.

إصدارات 2017

خلال عام 2017 كاملاً، أصدر بنك الكويت المركزي سندات وتورق مقابل لتنظيم السيولة بالقطاع المصرفي بقيمة 7,82 مليارات دينار في صورة 28 إصداراً، وهي مترابطة بنحو 580 مليون دينار بنسبة 7٪، بالمقارنة مع إصدارات عام 2016 كاملاً، حيث بلغت وقتذاك 8,4 مليارات دينار في صورة 40 إصداراً.

فيما يبلغ حجم السندات المستحق سدادها خلال 2017 ما قيمته 7,88 مليارات دينار، بفارق 55 مليون دينار عن حجم السندات

تأجيل التصميمات الهندسية لمشروع البروكيماويات 6 أشهر

المتخصصين بعقود الهندسة والتوريد والبناء EPC في الربع الأول 2018. وتشير التقديرات إلى أن قيمة المشروع ستجاوز 6 مليارات دولار.

على صعيد متصل، ذكرت المجلة أن شركة وود البريطانية تضطلع بمهام تنفيذ التصميم الهندسية الأولية للمشروع، فيما فازت شركة هوني ويل يو أو بي بعقد تزويد التكنولوجيا للمشروع طبقاً لما أعلن في نوفمبر الماضي. وسيتم دمج مرفق البروكيماويات مع مشروع مصفاة الزور الجديدة المقدرته تكلفته بنحو 17 مليار دولار، وسيتمثل المشروع عند اكتماله أكبر مجمع متكامل لتكرير النفط وإنتاج البروكيماويات في الكويت، وسينتج العطريات والبروبيلين وهو جزء أساسي من الاستراتيجية الصناعية الكويتية الأوسع نطاقاً.

قالت مجلة ميد أن التصميمات الهندسية الأولية الخاصة بمجمع إنتاج البروكيماويات المزمع إنشاؤه في منطقة الزور التابعة لشركة الكويت للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) لن تكتمل هذا العام.

ونسبت المجلة إلى مصادر مطلعة قولها إن عقد التصميم الهندسية الأولية الخاصة بالمشروع تم توقيعه في يناير 2017 وكان مقرراً طبقاً للاتفاق الأولي إتمام تنفيذ الدراسات والتصاميم الهندسية في غضون 17 شهراً، أي قبل نهاية يونيو 2018. وكشفت المصادر المطلعة أن الشركة مددت الإطار الزمني للعقد لمدة 6 أشهر على الأقل.

وتوقعت المجلة أن تطرح وثائق التأهيل على الماولين

«أستون مارتن» تسعى إلى تقييم بـ 6,8 مليارات دولار من الطرح العام الجاري



840 مليون جنيه. وأضافت بلومبيرغ أنه حتى الآن لم يتخذ أي قرار نهائي بهذا الشأن، فيما قد تقرر الشركة تأجيل خططها على حد مزاعم المصادر. من جانب، قال المتحدث باسم شركة أستون مارتن سايمون سبرول إن إدارة أستون مارتن تركز كلياً على تقديم خطط أعمالها، مشيراً إلى أن أي أمور أخرى تتعلق بالهيكلية المستقبلية أو ملكية الشركة مسألة تخص المساهمين.

وكانت الشركة درست موضوع الطرح العام منذ عام 2011 على الأقل، عندما صرح الرئيس التنفيذي السابق أولريخ بيزن بأن الإدراج قد يكون مخرجاً طبيعياً للمستثمرين. تحذر الإشارة إلى أن شركة دار الاستثمار أعلنت بنهاية عام 2017 أنها لا تملك أي حصص في شركة أستون مارتن، وكانت شركة دار الاستثمار وشركة أديم للاستثمار من المساهمين الرئيسيين في الشركة، إلى جانب شركة إفست إنداستريال، التي اشترت 37,5٪ من أسهم مصنع السيارات البريطاني في 2012.

قالت وكالة بلومبيرغ الإخبارية إن شركة صناعة السيارات أستون مارتن تدرس طرح أسهمها لاكتتاب عام أولي بحلول العام الحالي فيما تسعى إلى تقييم بنحو 5 مليارات جنيه إسترليني تعادل 6,8 مليارات دولار. ونقلت الوكالة عن مصادر لها قولها إن الشركة تنوي إدراج أسهمها في بورصة لندن، وإن خطط الإدراج تأتي وسط مساع من الشركة للتوسع والربحية في عام 2019.

وأضافت أن بيع حصة أستون مارتن في لندن وعودة العلامة التجارية الشهيرة سيمثل اختباراً مهماً لنسبة المستثمرين للشركات البريطانية قبل بدء انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي.

ويتوقع محللون أن تبلغ أرباح أستون مارتن 180 مليون جنيه إسترليني قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك فيما تشير التقديرات إلى بلوغ الإيرادات

دار الاستثمار

أعلنت بنهاية

2017 بيع كامل

حصتها

في الشركة